بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة لشركة المصرف التجاري العراقي / ش.م.خ

المنعقد في نادي العلوية بتاريخ 2023/09/10

بناءً على الدعوة الموجهة من قبل السيد رئيس مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي ووفقاً لاحكام المواد (87،86) من قانون الشركات المرقم 21 لسنة 1997 المعدل وقرار مجلس ادارة المصرف بجلسته المرقمة (294) والمنعقدة بتاريخ 2023/5/30 ، عقدت الهيئة العامة لشركة المصرف التجاري العراقي / ش .م.خ اجتماعها في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً من يوم الاحد الموافق 2023/9/10 في (قاعة نادي العلوية – الكرادة – بغداد) وبحضور كل من السادة اعضاء مجلس الادارة السيد جميل غطاس والسيد جمال طاهر يحيى والسيد معاون المدير المفوض بسام جابر.

ترأس عضو مجلس الادارة السيد جمال طاهر يحيى ممثلاً عن السيد رئيس مجلس الإدارة الاجتماع وأبدى ترحيبه بالسادة الحاضرين من المساهمين وممثلي البنك المركزي العراقي ومسجل الشركات وممثلي هيئة الاوراق المالية. واعرب عن شكره واعتزازه بهم وعن تلبيتهم الدعوة للمشاركة في اعمال الهيئة العامة لمناقشة تقرير المصرف للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31. ومن ثم قرأ السيد جمال طاهر يحى كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة وبين انه على الرغم من التحديات المستمرة التي تواجه الاقتصاد العالمي ، فقد سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – بما فيها العراق – معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال العام 2022 كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط، والذي يعود بدوره إلى تداعيات الحرب الأوكرانية – الروسية الجارية. ووفقاً لصندوق النقد الدولي فقد تباطأ النمو الاقتصادي العالمي ليبلغ 3.4٪ خلال العام 2022 مقارنة بـ6.3٪ في العام السابق له ، في حين سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً أعلى بنسبة 5.3٪ خلال العام 2022 مقارنة بـ 4.3٪ في العام2021. ومع ذلك فلا يزال العراق يواجه تحديات داخلية تعود في مجملها لقضايا سياسية داخلية. وواصل المصرف التجاري العراقي التزامه بأولوياته المتمثلة في خدمة العملاء وتطوير الأعمال، مع المحافظة على حقوق المساهمين. كما واصل تطبيق مبادرات التحول الرقمي الرامية لأتمتة العمليات من أجل تحسين تجربة العملاء وزيادة الإيرادات ورفع مستويات الكفاءة.

المصرف التجاري العراقي ش.م الادارة العامة

Restricted - حصرية

ومن الناحية المالية، فقد واصل المصرف التجاري العراقي أداءه الإيجابي عبر اتباع نهج متحفظ ونجح في تحقيق أرباح صافية بلغت 11،7 مليار دينار عراقي في عام 2022 مقارنة مع 13 مليار دينار عراقي في عام 2021 وواصل البنك اتباع استراتيجيته التنويعية بحذر من خلال توزيع السيولة على الاستثمارات والتمويلات مع إدارة الأصول والمطلوبات بفعالية بهدف تحسين العوائد المعدلة حسب المخاطر وضمن إطار مقبول لإدارة المخاطر. كما واصل البنك تقديم منتجات تركز على تحسين تجربة العملاء، وتم تقديمها بنجاح لعملائنا الكرام في العراق.

كما اثنى السيد عضو مجلس الإدارة الاستاذ جمال طاهر يحيى على الشريك الاستراتيجي (البنك الأهلي المتحد ش.م.ب) لتوجيهاته وتعاونه المستمر ، وخاصة في نطاق تطوير الأعمال عبر شبكته والتدريب والدعم الفني الذي ساعد المصرف على مر السنين في تحسين أدائه والعمل ضمن معايير المخاطر المقبولة.

وبين انه لم يكن من الممكن تحقيق الأداء الأمثل المعدل للمخاطر لدى المصرف لولا الجهود المتضافرة لجميع موظفي وادارة المصرف، والدعم المتواصل من العملاء والتوجيهات القيمة من السلطات الرقابية. وسيستمر البنك في اتباع نهج حكيم وعملي في دفع أعمال المصرف وعملياته نحو تحقيق نتائج مستدامة مدعومة بأسس متينة للميزانية العمومية.

وفي الختام وجه شكره وتقديره للبنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات وكافة المساهمين ومنتسبي المصرف على دعمهم وإسهامهم الكبير فيما تحقق من أداء وإنجازات خلال العام ٢٠٢٢.

وعملا باحكام المادة /95 من قانون الشركات تم تعيين السيدة شيماء عبد محسن الربيعي مراقب للجلسة والسيدة ابتهال عبد الله كاتباً لتدوين وقائع الجلسة، وكان عدد الاسهم الحاضرة والمتمثلة في الاجتماع هي (208،757،134،591) سهماً ، مائتان وثمانية مليار وسبعمائة وسبعة وخمسون مليون ومائة واربعة وثلاثون الف وخمسمائة واحدى وتسعون سهماً من اصل (250،000،000،000) سهم . ولحصول النصاب القانوني الذي بلغ (83.503%) تم عقد الاجتماع ، حيث قررت الهيئة العامة انتخاب عضو مجلس الإدارة للمصرف التجاري العراقي السيد جميل غطاس رئيساً للهيئة العامة بالاجماع وبحضـور ممثلين من دائرة تسجيـل الشركـات كل من (السيد مصطفى حسن عطية ، عدي حسن فرحان) وممثلين عن البنك المركزي العراقي (الانسة دعاء شاكر محمود ، الانسة الاء سعد حسن) وممثلين عن هيئة الاوراق المالية كل من (السيد محمد عادل نافع ، السيد حسان احمد حسان) .

المصرف التجاري العراقي ش.م الادارة العامة

محمود، الانسة الاء سعد حسن) وممثلين عن هيئة الاوراق المالية كل من (السيد محمد عادل نافع، السيد حسان احمد حسان) .

بعدها تمت مناقشة فقرات جدول الاعمال من قبل السيد رئيس الجلسة السيد جميل غطاس وكما يلي :

1. مناقشة تقرير مجلس الادارة حول نشاطات المصرف للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31 والمصادقة عليه.

استعرض السيد رئيس الجلسة الفقرات الواردة في اجتماع الهيئة العامة ومنها تقرير مجلس الادارة حول نشاطات المصرف للسنة المنتهية في 2022/12/31 وجرت مناقشات من قبل السادة الحاضرين ومنهم الدكتور علاء الموسوي حيث ابدى ملاحظاته واستفساره بخصوص عدد الفروع الخاسرة والرابحة حيث بين ان هناك 4 فروع خاسرة و6 رابحة من مجموع فروع المصرف وكذلك قلة عدد العقارات التي يمتلكها المصرف حيث بين ان هناك فقط 5 فروع يمتلكها المصرف اما بقية الفروع فهي مستأجرة وكذلك زيادة سقف موضوع الهدايا والتبرعات حيث بلغت في عام 2022 اكثر من 250 مليون دينار عراقي مقارنة بمبلغ 191 مليون دينار عراقي في عام 2021. اما فيما يخص ايرادات التشغيل حيث استفسر عن سبب الانخفاض في الايرادات التشغيلية والتي بلغت مايقارب اقل من مليار دينار عراقي لعام 2022 مقارنة في عام 2021 حيث بلغت مايقارب تسعة مليار دينار عراقي. اجاب السيد جميل غطاس رئيس الهيئة العامة فيما يخص الفروع الخاسرة وبين ان المصرف يتطلع لتنمية وزيادة نشاط فروع المصرف وبالفعل فقد تم نقل احد فروع المصرف الى احدى المولات لزيادة نشاط وفعالية الفرع وكذلك سوف يسعى المصرف جاهداً للتوسع من ناحية الفروع في المناطق الاقتصادية والتي سوف تعيد الارباح الى المصرف. اما بالنسبة لامتلاك عقارات للمصرف أوضح بأن المصرف يسعى جاهداً لزيادة وتوسيع انشطته عن طريق توسيع شبكة الفروع وسوف يقوم بشراء عقارات جديدة في المستقبل متى سنح له لتكون فرع من فروع المصرف ووفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي. اما بالنسبة للتبرعات والهدايا حيث اجاب السيد مصطفى حواس مدير الشركات وبين ان المصرف قام بالتبرع بمبلغ (250 مليون دينار عراقي) عن مبادرته مع البنك المركزي العراقي لتأهيل محافظة النجف الاشرف، اما بالنسبة الى انخفاض ايرادات التشغيل لعام 2022 مقارنة بعام 2021 حيث كان هناك استرداد لمبلغ ضريبة مدفوع مسبقاً من قبل الهيئة العامة للضرائب وبالنتيجة حيث سجلت كأمانات للمصرف وانعكست كأيراد استثنائي للمصرف التجاري العراقي .

المصرف التجاري العراقي ش.م الادارة العامة

Restricted - حصرية

وبعد انتهاء المناقشات والاستفسارات والاجابة عليها تمت مصادقة الهيئة العامة بالأجماع على تقرير مجلس الادارة للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31 .

2. مناقشة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المنتهية كما في 2022/12/31 والمصادقة عليه.

تمت مصادقة الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31.

3. مناقشة تقرير لجنة مراجعة الحسابات للسنة المنتهية كما في 2022/12/31 والمصادقة عليه.

تم مناقشة تقرير لجنة مراجعة الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31 ولم يكن لدى الحاضرين اي ملاحظات وتمت مصادقة الهيئة العامة على تقرير لجنة مراجعة الحسابات للسنة المنتهية في 31/ 12/ 2022 بالإجماع.

4. مناقشة البيانات والحسابات الختامية للسنة المنتهية كما في 2022/12/31 والمصادقة عليه.

تمت مصادقة الهيئة العامة بالاجماع على البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المنتهية في 2022/12/31 .

5. مناقشة تعيين مراقبي الحسابات لعام 2023 وتفويض مجلس الادارة بتحديد اجورهم .

تمت مصادقة الهيئة العامة باجماع الحاضرين على تعيين كلاً من (شركة فراس اسماعيل قربان علي وشركة مصطفى فؤاد عباس وشركاه للتدقيق) مراقبي الحسابات لسنة 2023 وتحديد أجورهم وفقاً لضوابط مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات.

6. مناقشة مقسوم الارباح لعام 2022 واتخاذ القرار المناسب بشانها.

قدم السيد مصطفى حواس عرضاً مفصلاً عن الفقرة السادسة من جدول الاعمال الخاصة بمناقشة مقسوم الارباح لعام 2022 والارباح المدورة للسنوات السابقة للهيئة العامة وبين فيها ان المصرف التجاري العراقي حقق صافي ربح بعد الضريبة بلغ 11.66 مليار دينار عراقي للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2022 وبعد تنزيل رصيد احتياطي رأس المال البالغ بنسبة 10% اي مايقارب 1.16 مليار دينار عراقي يكون صافي الربح القابل للتوزيع لعام 2022 هو 10.49 مليار دينار عراقي.

المصرف التجاري العراقي
ش.م
الادارة العامة

Restricted - حصرية

كذلك تم ايضاح الرصيد القائم ضمن الارباح المدورة للسنوات السابقة عن عام 2020 والبالغ ما يقارب 20.1 مليار دينار عراقي والذي نتج عن ارباح تغيير سعر الصرف للدولار من 1190 الى 1460 وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي والتي دورت عند مناقشة نشاط المصرف لعام 2020.

ناقشـــت الهيئة العامة تدوير الارباح القابلة للتوزيع لعام 2022 ورصـــيد الارباح المدورة لعام 2020 وإمكانية استخدامها لزيادة راس المال بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي عليها.

اقترح احد المساهمين الدكتور علاء الموسوي وابدى رأيه حول توزيع كامل أرباح عام 2022 والمدورة لتصبح نسـبة رسـملة الارباح لرأس المال 12.2%. اجاب السـيد معاون المدير المفوض بسـام جابر وبين ان توزيع الارباح بقيمة 10.4 مليار دينار عراقي لرأس المال يصـبح 4% مقارنة بمنح اسـهم رسـملة 30.5 مليار دينار عراقي ستكون افضل للمستثمر وبنسبة 12.2% بتأثير زيادة الاسهم بدلاً من توزيع الارباح بنسبة 4%.

وبعد عدة مناقشات تمت الموافقة بالاجماع على تدوير الارباح القابلة للتوزيع لعام 2022 والبالغة 10.4 مليار واستخدامها لزيادة راس المال واستخدام رصيد الارباح المدورة لعام 2020 والبالغة 20.1 مليار لزيادة راس المال بعد استحصـال موافقة البنك المركزي العراقي وبذلك يكون أجمالي رسملة الارباح المدورة 30.5 مليار دينار عراقي اي ما يعادل 12.2% من راس المال.

7. النظر في ابراء ذمة السادة / رئيس واعضاء مجلس الادارة وتحديد مكافاتهم .

تم التصويت على ابراء ذمة السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة وبالاجماع وتحديد مكافاتهم بمقدار عشرون مليون دينار عراقي لكل منهم ، حيث تم التصويت من الهيئة العامة على تحديد مكافأتهم بالاجماع .

8. انتخاب عضوين (اصليين) وعضو واحد (احتياط) لمجلس الادارة بدلاً من الاعضاء المستقيلين.

تم ترشيح كل من السادة المدرجة اسماؤهم ادناه كاعضاء اصليين واحتياط بدلاً من الاعضاء المستقيلين :

الاعضاء الاصليين:

الاسم	عدد الاسهم
السيد بسام جودات ابوعودة جابر	50,000 سهم
السيد مالك يوسف رحمة الله حيدر رحيمي	25,000 سهم

الاعضاء الاحتياط :

الاسم	عدد الاسهم
سامي ابراهيم صالح نجم المشهداني	2000 سهم

وبعد اجراء عملية التصويت من قبل السادة المساهمين وفرز الاصوات تم حصولهم على الاصوات المبنية ادناه وكما يلي :-

الاعضاء الاصليين :

الاسماء	عدد الاصوات
بسام جودات ابو عودة جابر	150،717،365،677
مالك يوسف رحمة الله حيدر رحيمي	40،482،688،475

الاعضاء الاحتياط :

الاسماء	عدد الاصوات
سامي ابراهيم صالح نجم المشهداني	10،850،263،505

9. **مناقشة تغيير نشاط المصرف من نشاط تجاري (تقليدي) الى نشاط اسلامي وتعديل اسم المصرف المواد (اولاً وثالثاً) من عقد التأسيس .**

حيث تمت موافقة الهيئة العامة بالاجماع على تغيير اسم المصرف ليكون المصرف التجاري العراقي الاسلامي بدلاً من المصرف التجاري العراقي بموجب كتاب اتحاد الغرف التجارية بالعدد 5602 في 2023/8/11 وتغيير نشاطه من (تجاري) تقليدي الى (إسلامي) بموجب كتاب البنك المركزي العراقي بالعدد 15473/2/9 في 2023/6/26 والموافقة على تعديل عقد التأسيس المواد (أولا) و (ثالثا) منه ليتلائم مع النشاط الإسلامي للمصرف.

المصرف التجاري العراقي ش.م الادارة العامة

ليصبح:

اولا : اسم الشركة – شركة المصرف التجاري العراقي الاسلامي / مساهمة خاصة

ثالثاً: غرض الشركة و طبيعة عملها ونشاطاتها:- تهدف الشركة الى المساهمة في النمو الاقتصادي في القطر ضمن اطار السياسة العامة للدولة وذلك عن طريق ممارسة الاعمال المصرفية المسموح بها بدون فائدة اخذاً وعطاءا ووفقا لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الاخرى او في مجال التمويل والاستثمار لحسابه او لحساب الغير وتقديم مختلف الخدمات المصرفية في ضوء القوانين والانظمة السائدة .

وتمارس الشركة نشاطاتها المصرفية في مجال الصيرفة التجارية والاستثمارية والتمويل الواردة تفاصيلها ادناه بأشراف ورقابة البنك المركزي العراقي بموجب احكام قانون البنك رقم 56 لسنة 2004 وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وقانون المصارف الاسلامية رقم 43 لسنة 2015 مع مراعاة قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 39 لسنة 2015 واي قانون يحل محل اي منها مستقبلا , وانها ملزمة بالعمل وفق احكام القوانين المذكورة واحكام الانظمة والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي بموجبها .

وحيث ان الشركة مؤسسة وفق احكام قانون الشركات النافذ فأنها تخضع لأحكامه ولأحكام اي قانون يحل محله واية تعليمات تصدر بموجبه , في الحالات التي لم يرد بشأنها نص في القوانين المشار اليها انفاً , وتحقيقا لأهدافها تمارس الشركة نشاطاتها وفق التفاصيل الاتية :-

1- تقديم الخدمات المصرفية وممارسة اعمال التمويل والاستثمار القائم على غير اساس الربا في جميع صوره واشكاله والمساهمة في مشاريع التصنيع والتنمية الصناعية والعمران.

2- تطوير وسائل جذب الاموال والمدخرات وتنميتها بالمشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية.

3- المساهمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- يمارس المصرف لحسابه او لحساب غيره في داخل العراق وخارجه في جميع اوجه الانشطة المصرفية الاسلامية ومنها: -

أ. اعمال التمويل والاستثمار في مختلف المشاريع والانشطة التي لا تخالف الشريعة الاسلامية, والمساهمة في مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والاستخراجية والعمرانية والاسكانية وغيرها من المشاريع ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي.

المصرف التجاري العراقي
الختم
الادارة العامة

ب. ابرام العقود والاتفاقيات مع الافراد والشركات والمؤسسات والهيئات داخل العراق وخارجه وبما لا يخالف احكام الشريعة الاسلامية.

ت. تأسيس الشركات او المساهمة فيها في مختلف المجالات المكملة لأوجه نشاطها والمساهمة في الشركات القائمة ذات النشاط غير المحرم شرعا بموافقة البنك المركزي العراقي وبما لا يزيد عن النسبة التي يحددها البنك المركزي من رأس مال المصرف واحتياطاته.

ث. المساهمة في رؤوس اموال المصارف الاسلامية المجازة داخل العراق وخارجه بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية و بعد استحصال موافقة البنك المركزي.

ج. فتح الحسابات وقبول الودائع.

ح. تملك الاموال المنقولة والغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستأجارها بما في ذلك استصلاح الاراضي المملوكة او المستأجرة واعدادها للزراعة والصناعة والسياحة والاسكان بعد موافقة البنك المركزي ونقل ملكية العقارات حال انتهاء الغرض الذي نشأت من اجله.

خ. تأسيس محافظ استثمارية وصناديق استثمارية واصدار صكوك مقارضة مشتركة او صكوك مقارضة مخصصة وفقا لما يحدده البنك المركزي.

د. انشاء صناديق التأمين التعاوني لصالح المصرف والمتعاملين معه في مختلف المجالات.

ذ. قبول الاوراق التجارية والمالية لحفظها وتحصيل الحقوق المترتبة عليها لأصحابها ودفع و تحصيل الصكوك واوامر واذونات الصرف ما لم تكن متضمنة الفوائد او تخالف أحكام الشريعة الاسلامية.

ر. تقديم التمويل لاغراض التعامل بالعملات الاجنبية في اسواق الصرف الآنية.

ز. استثمار الودائع بموجب عقد وكالة مقابل اجر محدد او اخذ اجر محدد زائداً حصة من الربح المتحقق عن عملية الاستثمار في حال زيادته عن حد معين يذكر في العقد مسبقاً.

س. لا يجوز الاستثمار او التمويل اي سلعة او مشروع لا تبيحه الشريعة الاسلامية

ش. لا يجوز تمويل عمليات السمسرة بالمشاريع العقارية, وعلى المصرف التخلص من العقارات الزائدة حال الانتهاء من الغرض الذي انشأت من اجله.

ص . التصرف باموال المودعين بعد الرجوع الى اصحابهم او حسب ما هو متفق عليه عند الايداع.

5- استلام ودائع نقدية (في شكل ودائع تحت الطلب او ودائع لاجل او ودائع مقيدة او غير مقيدة او انواع اخرى من الودائع) او اي اموال اخرى مستحقة السداد بدون فائدة ووفقا لاحكام الشريعة الاسلامية والمعايير الدولية الاسلامية والشرعية وقانون المصارف الاسلامية النافذ والتعليمات الصادرة بموجبه.

المصرف التجاري العراقي

6- ان يلتزم بتشغيل وتوظيف واستثمار مبالغ الودائع المودعة لديه بموجب عقد وكالة مقابل اجر محدد فقط او اخذ اجر محدد زائداً حصة من الربح المتحقق عن عملية الاستثمار في حال زيادته عن حد معين يذكر في العقد مسبقاً وان يتم التصرف بأموال المودعين حسبما متفق عليه عند الايداع وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية والمعايير الشرعية والمحاسبية الاسلامية الدولية.

7- انشاء صناديق التأمين التبادلي لصالح المصرف او المتعاملين معه في مختلف المجالات .

8- قبول الاوراق التجارية والمالية لحفظها وتحصيل الحقوق المترتبة عليها لأصحابها ودفع تحصيل الصكوك واوامر واذونات الصرف ما لم تكن متضمنة فوائد او تخالف احكام الشريعة الاسلامية.

9- شراء كافة انواع المكائن والمعدات والالات والادوات الاحتياطية والمواد الاولية والسيارات , واجراء التصرفات القانونية المقتضية بها لما يحقق نشاط المصرف واغراضه .

10- الاشتراك بتأسيس الشركات المختلفة ذات العلاقة بنشاطها (عدا الشركات التضامنية) والاندماج فيها والاكتتاب في اسهمها بعد اخذ موافقة البنك المركزي العراقي .

11- عقد كافة انواع العقود والدخول في جميع انواع المزايدات والمناقصات مع الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات والقطاع الاشتراكي والقطاع الخاص والاشخاص المعنويين سواء كانوا بمفردهم او بالاشتراك مع الغير, وان تجري المعاملات وتقوم بالتصرفات التي تراها لائقة ومناسبة لتنفيذ نشاطها وتمشية اعمال المصرف مع مراعاة احكام القوانين النافذة.

12- شراء وبيع واستيراد وتصدير السبائك والمسكوكات الذهبية والمعادن الثمينة الاخرى وفقا للقوانين المرعية وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي .

13- تقديم خدمات المقاصة والتسوية والتحويل للنقد والاوراق المالية واوامر الدفع وادوات الدفع (بما في ذلك الصكوك وبطاقات الائتمان) والخصم والمدفوعات الاخرى والشيكات السياحية والحوالات المصرفية والتحويلات السلكية والمبالغ المدينة والدائنة المرخص بها سلفاً وكذلك تقديم خدمات كمدير حافظ للاوراق او كمستشار مالي او كوكيل استشاري مالي مع مراعاة قانون البنك المركزي وقانون المصارف الاسلامية ونظام الدفع الالكتروني النافذ والتعليمات الصادرة بموجبها وبما لا يخالف احكام الشريعة الاسلامية والمعايير الدولية الشرعية والمحاسبية.

14 – حفظ وادارة الاشياء الثمينة بما فيها الاوراق المالية وتقديم خدمات حفظ الامانات وبما لا يخالف احكام الشريعة الاسلامية والمعايير الشرعية الدولية وقانون المصارف الاسلامية النافذ والتعليمات الاصدرة بموجبه .

15 – شراء وبيع وتحصيل وتأدية اقيام الاسهم والسندات والعملات واي من وسائل الدفع واوراق الائتمان نيابة عن المصارف والمؤسسات المالية الخارجية .

16- التعاطي بالعملات الاجنبية مع المصارف والاسواق المالية العربية والدولية وفقا لما يقره البنك المركزي العراقي .

17- المساهمة في التمويل والاستثمار في المصارف العربية والدولية ذات الطبيعة الاسلامية بعد موافقة البنك المركزي العراقي .

18- المساهمة في المصارف التجارية العربية والاقليمية والدولية وله ان يؤسس او يساهم بشركات خارج العراق تتعاطى اعمال الصيرفة بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي

19 – فتح وحفظ حسابات لدى مصارف خارجية وداخلية ومؤسسات مالية وتعيين وكلاء ومراسلين له في الخارج وله ان يفتح ويحتفظ لها بحسابات لديه وكذلك العمل بصفة مراسل او وكيل لها .

20- تأسيس المستودعات العامة والخاصة بخزن البضائع لحساب المصرف ولحساب الغير لقاء اجور .

21- القيام بأعمال الامين او الوكيل وتعيين الوكلاء .

22- حفظ النقود والمعادن الثمينة والاسهم والصكوك والرزم والممتلكات الاخرى سواء عرفت محتوياتها او لم تعرف , وكذلك تأجير خزائن الايداع الخاصة للغير لقاء اجور .

23- أ- للمصرف فتح فروع او مكاتب له داخل العراق بموجب خطة سنوية يوافق عليها البنك المركزي العراقي وله في حالات الضرورة فتح مكاتب مؤقته واشعار البنك المركزي العراقي بذلك .

ب- للمصرف فتح فروع له خارج العراق او المساهمة في مصارف او مؤسسات مالية في الخارج بعد استحصال موافقة البنك المركزي على ذلك .

ج – غلق او دمج اي فرع من فروعه او مكاتبه بعد استحصال موافقة البنك المركزي على ذلك .

24- لاتخضع ودائع المصرف للحجز الا بقرار من محكمة مختصة .

المصرف التجاري العراقي ش.م الادارة العامة

25- اتباع الاسس العامة للرقابة على الصيرفة وعلى خطة الائتمان التي يضعها البنك المركزي العراقي بشكل ينسجم واهداف الخطة الاقتصادية , ومايراه من تحديد الائتمان والالتزامات غير المباشرة الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية , وكذلك ومايراه من تحديد نسبة التأمينات النقدية التي يستوفيها المصرف من عملائه بوضعها تأمينات للاعتمادات المستندية المفتوحة وخطابات الضمان المصدرة حسب الغرض وا0لنوع ومايراه من اعادة ايداع تلك التأمينات كلا او جزء لديه .

26- تعتبر كافة المعلومات المتعلقة بأسماء ومبالغ وارقام حسابات المتعاملين مع المصرف واية امور تتعلق بالمتعاملين من الامور السرية والتي لايجوز تزويدها لاي جهة كانت بأستثناء ماتطلبه الجهة القضائية المختصة او الجهة الرسمية التي يخولها القانون ذلك , ولا يجوز لاي شخص افشاءها لغير المراجع المذكور.

27- لايجوز قبول ودائع يتجاوز مجموعها ستة عشر ضعفا لمجموع رأس المال المدفوع والاحتياطي لرأس مال المصرف الا اذا اودع الزيادة في البنك المركزي العراقي او زيد رأس مال المصرف المدفوع والاحتياطي او كليهما خلال شهر من تاريخ تلك الزيادة .

وعلى المصرف اتباع تعليمات البنك المركزي العراقي فيما يخص اعادة النظر في طريقة احتساب كفاية رأس مال المصرف بما ينسجم والعمل المصرفي المقبول عالميا .

28- للبنك المركزي العراقي الرقابة والتفتيش على اعمال اي مصرف في اي وقت او فترات دورية وبأمر تحريري صادر من المحافظ لاحد موظفية او اكثر للتاكد من اعمال المصرف انها وفق احكام القانون والتعليمات ولهم التاكد من قيام المصرف بتنفيذ خطة الائتمان وكذلك لدراسة الائتمان والالتزامات الغير مباشرة المقررة والممنوحة لكل عميل والاستفسار والاستيضاح عن اية امور اخرى

29 – تعتبر السنة المالية للمصرف هي السنة التقويمية وعلى المصرف ان ينشر ميزانيته السنوية وحساب الارباح والخسائر والتوزيع لكل فروعه ومكاتبة داخل وخارج العراق موحدة خلال مدة لاتتجاوز شهرا واحدا من تاريخ المصادقة عليها من قبل الجهات المختصة

30 – لايجوز تخصيص او منح اي عميل للمصرف أئتماناً يزيد مجموعه عن 10 % من رأسمال المصرف المدفوع واحتياطي رأسماله ويجوز زيادة هذه النسبة بضمانات يوافق عليها البنك المركزي العراقي

كما لايجوز ان يزيد مجموع الائتمان غير المضمون الممنوح من المصرف لعملاءه جميعها عن 20 % من راس ماله المدفوع واحتياطي رأسماله والودائع ويجوز زيادة هذه النسبة الى 30 % بموافقة البنك المركزي العراقي

لاتسري النسب اعلاه على القروض والسلف لدوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمعاملات بين المصارف او فروعها

31 – موجودات المصرف يجب ان تغطي 100% (مائة في المائة من مجموع الودائع ورأسمال المصرف المدفوع والاموال الاحتياطية والمطلوبات الاخرى وللبنك المركزي ان يعيين نوع ومقدار الموجودات الواجب الاحتفاظ بها كلا او جزءا سواء لاغراض الغطاء القانوني للودائع المودعة لديه او كوعاء استثماري تتناسب مدته ومخاطره مع طبيعة ونوع الالتزامات المترتبة عليه بما يحافظ على سلامة وضع المصرف المالي وقدرته على الايفاء بالالتزامات .

32- بعد تخصيص مبالغ لجميع الضرائب ان يخصص مالا يقل عن 10 % (عشرة بالمائة من صافي ربحه القابل للتوزيع لغرض تكوين احتياطي لرأسمال حتى يبلغ هذا 50% (خمسون بالمائة) من راس المال فاذا بلغها يصبح التخصيص 5 % (خمسة بالمائة) من صافي الربح المذكور حتى يبلغ الاحتياطي 100% (مائه في المائه) من راس المال المدفوع ولا يجوز للمصرف تخفيض الاحتياطي المتراكم باي صورة الا بموافقة البنك المركزي العراقي

33 – اذا خسر المصرف جزءا من رأسماله لاسباب خارجه عن ارادته فعليا :-

أ – اعلام البنك فوراً

ب – اتخاذ الاجراءات كافة لابلاغ راس المال الى الحد الذي يوافق عليه البنك خلال ثلاثة اشهر

34 – تدقيق حسابات المصرف من قبل مراقب حسابات او اكثر وفق احكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل ويوافق عليه البنك المركزي العراقي او ديوان الرقابة المالية بناءا على طلب المجلس

35 – للمصرف ان يقوم باي عمل اخر يتفق من نشاطه الذي اسس من اجله ويحقق اغراض المصرف او يسهل تحقيقها شرط ان يكون متفقا مع القوانين والانظمة المرعية.

36- ان يقوم بالبحوث والدراسات المتعلقة بانشاء المشروعات ودراسات الجدول الاقتصادية وتوظيف اخرين لهذا النشاط كما يقوم بالدراسات الخاصة لحساب زبائنه وتقديم المعلومات والاستشارات لهم.

37- المشاركة في اتحاد المصارف الاسلامية وتبادل الخبرات مع البنك الاسلامي للتنمية والمصارف الاسلامية في كافة ارجاء المعمورة.

المصرف التجاري العراقي ش.م الادارة العامة

38- على المصرف تعيين هيئة شرعية من قبل الهيئة العامة للمصرف بما لا يقل عن (خمسة اعضاء) من بينهم (ثلاث اعضاء) من ذوي الخبرة في الفقه الاسلامي واصوله و (اثنان اعضاء) على الاقل من ذوي الخبرة والاختصاص في الاعمال المصرفية والقانونية والمالية ، تكون مدة العضوية (3) سنوات قابلة للتجديد بموافقة الهيئة العامة للمصرف و موافقة البنك ويكون للهيئة لائحة عمل تقوم باعداده ويوافق عليها مجلس الادارة ولا يجوز حل الهيئة الشرعية او اعفاء اي عضو فيها الا بقرار مسبب من مجلس ادارة المصرف بأغلبية ثلثي الاعضاء وموافقة الهيئة العامة للمصرف

39- جميع اعمال التمويل والاستثمار في مختلف المشاريع والانشطة عن طريق التمويل بالمشاركة او المضاربة, وبيع السلم , والاستصناع , والاجارة , والمساومة , والوكالة , والهبة , والحوالة وغيرها من الصيغ التي لاتخالف الشريعة الاسلامية .

40- ملكية الاموال الثابتة والمنقولة اللازمة لتنفيذ مشاريع الاستثمار الداخلة في اهدافها او لغرض تأجيرها.

41- تأسيس المحافظ والصناديق الاستثمارية على وفق التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

42- توفير التمويل اللازم لاصحاب الحرف واصحاب الاعمال والصناعات الصغيرة لتطوير مشاريعهم الاقتصادية.

10- تعيين اعضاء هيئة الرقابة الشرعية .

ناقشت الهيئة العامة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للمصرف التجاري العراقي كل من (أ.د. عبد العزيز خليفة القصار – أ.د. عصام خلف عبد الله – أ.د. علي إبراهيم الراشد – عبد الكبير فوزي زكي – عبد الله يوسف أحمد) لعضوية هيئة الرقابة الشرعية، وحصلت موافقة الهيئة العامة بالإجماع على تعيينهم كأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للمصرف التجاري العراقي.

وبالنظر لاكتمال جدول الاعمال وعدم وجود مايقال فقد اختتم المحضر .

ابتهال عبدالله	شيماء عبد محسن الربيعي	جميل غطاس
كاتب الجلسة	مراقب الجلسة	رئيس الجلسة

مصطفى حسن عطية	عدي حسن فرحان
مندوب مسجل شركات	مندوب مسجل شركات

المصرف التجاري العراقي ش.م الإدارة العامة